

تجمع سوريا الديمقراطية

الأنشطة والبيانات

شهري نيسان وأيار 2025

المكتب التنفيذي



الفهرس

3	بيان حول شهداء الكرامة في نوى: لا للطائفية، لا للعدوان، نعم لوحدة السوريين
4	اجتماع الهيئة العامة لفرعية دمشق وريفها
5	بلاغ عن اجتماع الهيئة العامة لـ«تماسك»
6	جلسة حوار مفتوح عن تحالف المواطنة السورية المتساوية "تماسك"
	نداء عاجل من تجمع سوريا الديمقراطية حول ضرورة التدخل الإنساني الإغاثي
7	في الساحل السوري
8	بلاغ عن اجتماع اللجنة السياسية المؤقتة لـ«تماسك»
	نداء صادر عن تجمع سوريا الديمقراطية حول تصاعد عمليات اختطاف النساء والفتيات
9	في مناطق الساحل وريف حمص وغيرها
	الجلسة الثانية من سلسلة "مستقبل الاقتصاد في سوريا من وجهة نظر
10	البنى السياسية السورية".
11	بيان حول أحداث العنف الأخيرة 29 نيسان 2025
12	بيان تجمع سوريا الديمقراطية بمناسبة الأول من أيار _ عيد العمال العالمي
14	بيان من تحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك»
15	جلسة حوارية عبر الانترنت حول العلمانية وأهميتها لسوريا المستقبل
16	بيان قوى التغيير المدني حول أزمة طلاب السويداء في الجامعات السورية
	مناظرة حول المستجدات والتطورات الأخيرة في سوريا والرؤيا السياسيّة للتجمّع
17	في المرحلة الحاليّة



18	بيان حول رفع العقوبات الأمريكية
19	بيان حول المراسيم الجمهورية $18-19-20$
20	بلاغ من تحالف المواطنة السورية المتساوية "تماسك"
21	إعلان وحدة بين "تجمع سوريا الديمقراطية" و"قوى التغيير المدني"
22	إطلاق "الرابطة السورية للمعتقلين السياسيين"
23	حوار مفتوح حول التطبيع بين القبول والرفض
24	البيان التأسيسي للرابطة السورية للمعتقلين السياسيين



شبهداء الكرامة في نوى: لا للطائفية، لا للعدوان، نعم لوحدة السوريين

ينعَى تجمع سـوريا الديمقر اطية شـهداء سـوريا في نوى الابطال الذين واجهوا العدوان الإسـرائيل دفاعا عن أرضـهم وكرامتهم ويقدم خالص التعازي لأهلنا في نوى ولأسر الشهداء ويشد على أياديهم المناضلة التي أثبتت بالدم والتضحية أن التهاون والاستسلام أمام العدو الصهيوني لن يزيده إلا صلفاً وتجبراً وطمعاً بالأرض السورية و هدراً لكرامة السوريين

كما أننا ندين الطائفية البغيضة المستشرية في وطننا نتيجة عدم حزم السلطات في مواجهتها وندين خطاب الكراهية المجرم الذي يشجع العدوان الإسرائيلي ويعاضده

كما ندعو جميع السوريين إلى التوحد والتكاتف ونبذ الفرقة لمواجهة الاعتداءات الصهيونية ولمواجهة الانتهاكات المجرمة بحق بعض السوريين

لقد واجه أبطال نوى الاحتلال لا بإيعاز من دولة أجنبية ولا دفاعا عن أمنها القومي ولا تنفيذا لأجندات خارجية بل دفاعا عن الأرض والكرامة

على السوريين أن يستو عبوا الدرس والحكمة الجديدة أن أمنهم الحقيقي وسلامتهم وتقدمهم واز دهار هم لن يكون إلا بوحدتهم وتآخيهم.

عاشت سوريا حرة مستقلة موحدة بإرادة أبنائها المكتب التنفيذي المكتب التنفيذي 05\04\2025

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0Q8nacVPmaSvz1JaoxtNnYLf AZbQ9gStkQ4fmZC3AHdB4ohiDNewcDfYTCcx4utk6l&id=61570273425559



اجتماع الهيئة العامة لفرعية دمشق وريفها اجتماعها يوم الجمعة 4/4/2025

حضر الاجتماع أعضاء الفرعية وعدد من الضيوف والأصدقاء.

تناول الاجتماع شرحا لعمل الفرعية خلال ٣ أشهر، وعرضاً لتطور الخط السياسي العام للتجمع والتحالفات والأنشطة والوضع التنظيمي خلال هذه المدة،

كما قدم الحضور آراء ومقترحات حول سبل تطوير عمل التجمع داخلياً وقانونياً واعلامياً وحول تحالفات التجمع.

لجنة عمل دمشق وريفها

5/4/2025







 $\frac{https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0Q3yuCopnZxxfCbBGFGzjQhb}{foxDXJS6Uf4hDyj3R35Xmn8ZFg9aMesnW9WQUS7iWl\&id=61570273425559}$



بلاغ عن اجتماع الهيئة العامة لررتماسك»

عقدت الهيئة العامة لتحالف المواطنة السورية المتساوية (تماسك) يوم السبت 5 نيسان 2025، اجتماعها العام الثاني بعد إعلان التأسيس الذي جرى يوم 22 آذار الماضي، بحضور ممثلين عن غالبية مكونات التحالف.

تباحث المجتمعون في المستجدات السياسية المتسارعة على الساحة السورية، مؤكدين إدانتهم للاعتداءات «الإسرائيلية» المتكررة على الأرض السورية، ومشددين على ضرورة العمل لوقفها بكل السبل الممكنة و عبر التعاون والتكافل بين السوريين.

ووجهوا التحية لمقاومي درعا وشهدائها الكرام الذين وقفوا بوجه المحتل وقدموا مثالاً يحتذى في المقاومة الشعبية.

ركز المجتمعون أيضاً على ضرورة تكثيف العمل الوطني باتجاه السلم الأهلي وإغلاق الباب أمام التدخلات الخارجية الهدامة عبر عمل حازم لوقف الانتهاكات التي ما تزال مستمرة في الساحل السوري خاصة وفي أماكن أخرى من البلاد، ما يتطلب أيضاً إخراج المسلحين الأجانب والمجموعات غير المنضبطة، بالتوازي مع تسريع عمل لجنة التحقيق للوصول إلى نتائج واضحة وشفافة وملموسة تليها محاسبة عادلة عبر القضاء.

وأكد المجتمعون أن المدخل الأساسي للسلم الأهلي الحقيقي ولوحدة البلاد وحل مشكلاتها، كان وما يزال أوسع تفاهم وتوافق بين السوريين، عبر مؤتمر وطني عام وحكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل.

في الإطار التنظيمي، شكل المجتمعون لجاناً مؤقتة لإدارة عمل التحالف خلال مرحلة التحضير لمؤتمره الأول، بما في ذلك إعداد الوثائق والهيكلية التنظيمية ومتابعة التواصل مع القوى السورية المختلفة الراغبة في الانضمام للتحالف.

دمشق 5 نیسان 2025

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid03PHr76DNwkHAQyrz1oTtdM BtQPWrWdTx4MdVxNvXdE4YkdGCmWrPbfsCUNwBMm2fl&id=61574403485441



جلسة حوار مفتوح عن تحالف المواطنة السورية المتساوية "تماسك"

يدعوكم ملتقى نيسان الثقافي لجلسة حوار مفتوح عن تحالف المواطنة السورية المتساوية "تماسك" حول *الرؤية والاهداف*

يوم الخميس 10\04\0202 الساعة السادسة والنصف بمركز نيسان

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid03kNLzCst81zTET2iaEmd9Fe2 ZKSTLaZ4iDLWw7hVeDyRMrzvu9bRhD2jciQqqUJjl&id=61570273425559





نداء عاجل من تجمع سوريا الديمقراطية حول ضرورة التدخل الإنساني الإغاثي في الساحل السوري

بعد مرور شهر على بدء المجازر المنظمة في الساحل السوري، ومع استمرار هذه الجرائم بحق المدنيين بشكل يومي والتي تشمل عمليات تصفية جماعية، وتزايد الانتهاكات التي تطال السكان المحليين من نهب وحرق وتدمير للقرى، وتصفية عائلات بأكملها أو استهداف معيليها من الرجال والشباب، علماً أن مئات الألاف من الموظفين تعرضوا وعلى مدى الأشهر الأربعة الأخيرة للفصل التعسفي من وظائفهم، ما جعل الوضع الإنساني في الساحل السوري في مرحلة الكارثة.

إننا في تجمع سوريا الديمقر اطية، نطالب بشكل عاجل وفوري ب:

- 1. الوقف الكامل والفورى لجميع عمليات القتل بحق المدنيين.
- 2. نطالب السلطات السورية بتحمل مسؤولياتها في إعلان الساحل السوري منطقة منكوبة، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى كافة المناطق المنكوبة.
- 3. سحب جميع الفصائل المسلحة غير المنضبطة وإخراج جميع المقاتلين الأجانب من الساحل السوري وكافة المناطق السكنية السورية.
 - 4. تعويض أهالي الضحايا مادياً ومعنوياً، وضمان عدم تكرار هذه الأحداث مستقبلاً.
- 5. محاكمة الأشـخاص الذين حرضـوا على الفتنة الطائفية ودعوا إلى التعبئة العامة والجهاد، وسـن قانون يُجرّم الخطاب الطائفي ويشمل جميع السوريين داخل البلاد وخارجها.
- 6. نشر قوائم بأسماء الضباط والعناصر التابعين للنظام السابق المطلوبين للعدالة، واعتقالهم ومحاكمتهم وفقاً للقانون،
 والإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً، وضمان عدم تهديد أمن أي شخص غير مدرج في قوائم المطلوبين.
- 7. توفير جميع الظروف اللازمة لوسائل الإعلام المستقلة ولمراسلي وكالات الأنباء العالمية لمتابعة العمليات الأمنية، بما يضمن نقل الحقائق إلى الرأي العام المحلى والدولى بشفافية.
- 8. شفافية أكبر من لجنة التحقيق المشكّلة للتحقيق بخصوص أحداث الساحل والإسراع بإبراز نتائج عملها. وضم جهود المنظمات الدولية المختصة إليها، لضمان نجاح عملية التحقيق.

إن استمرار الصمت الدولي والمحلي إزاء هذه الجرائم يفاقم معاناة السكان ويشرعن القتل الجماعي بصمت، ويشكل بيئة خصبة لدعوات التقسيم والتدخل الخارجي المشبوهة. ندعو كافة الجهات المعنية لتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية، والتحرك فورًا لوقف الدم وإيصال المساعدات.

09\04\2025

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0dH5E2M5mSPc68DFAvnnjzzJorr4bYw7AQe9uMxFPPcujmUiEeFH9Mv9B579kb1pGl&id=61570273425559



بلاغ عن اجتماع اللجنة السياسية المؤقتة لـ «تماسك»

اجتمعت في دمشق يوم الثلاثاء 8/نيسان/2025 اللجنة السياسية المؤقتة لتحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك»، لمناقشة المستجدات السياسية والتنظيمية، وخلصت إلى ما يلي:

أولاً: يدين التحالف العدوان «الإسرائيلي» المستمر الذي يستهدف سورية أرضاً وشعباً، وفي هذا الإطار يتوجه بالتحية لأبطال درعا الذين وقفوا في وجه العدوان والتغول «الإسرائيلي» دفاعاً عن كرامتهم وكرامة كل السوريين، ويؤكد على ضرورة التكافل والتعاون والتضامن بين السوريين على اختلاف مشاربهم في مواجهة كافة أنواع الاعتداءات الخارجية على سورية والشعب السوري.

ثانياً: إن مسؤولية الحفاظ على السلم الأهلي وتعزيزه تتطلب منع وقمع ومحاسبة مختلف أنواع الانتهاكات والجرائم التي ثرتكب، وخاصة ذات الطابع الطائفي، وتجريم الخطاب الطائفي من أي جهة جاء، وسحب السلاح المتفلت بمختلف أشكاله، وهي مسؤولية تتحملها السلطة بالدرجة الأولى. وتتحمل القوى السياسية السورية والمجتمع السوري عامة مسؤولية المشاركة مع السلطة في الحفاظ على السلم الأهلي، ما يتطلب الاستناد للمجتمع الأهلي ومشاركته مع الأمن العام في تحقيق هذه المهمة الضرورية لإغلاق الثغرات التي يتسرب منها التدخل الخارجي ودعاته. وهنا يشير التحالف إلى ضرورة اعتماد مبدأ الشفافية في معالجة هذا الملف والمسؤولية الوطنية للجنة التحقيق في الوصول إلى نتائج حقيقية وموضوعية تكون أساساً من أسس حفظ السلم الأهلي ومنع التدخل الخارجي.

ثالثاً: تحقيق التضامن والتكافل بين السوريين، يتطلب مشاركة حقيقية للمجتمع وقواه السياسية والاجتماعية، والمدخل نحو هذه المشاركة هو المؤتمر الوطني العام الذي ما يزال استحقاقاً وطنياً قائماً، وصولاً لحكومة وحدة وطنية شاملة.

رابعاً: في الشان التنظيمي الداخلي للتحالف، قررت اللجنة البدء بدراسة طلبات الانضمام الجديدة للتحالف، ومواصلة الحوار مع كل القوى السياسية والاجتماعية السورية بما في ذلك الجهات التي انسحبت منه، وهي أربع جهات، ورأت أن ما يجري هو أمر صحي وطبيعي يعبر عن الحالة القلقة والمتغيرة بسرعة ضمن البلاد.

خامساً: في الشأن التنظيمي أيضاً، قررت اللجنة البدء بالعمل على الوثائق التحضيرية للمؤتمر العام للتحالف بالتعاون مع اللجنتين المؤقتتين التنظيمية والإعلامية، وإبقاء الباب مفتوحاً لممثلي مكونات التحالف لحضور اجتماعاتها، مع ضورة عقد اجتماع للهيئة العامة للتحالف بشكل دوري.

دمشق 8 نيسان 2025

https://www.facebook.com/share/p/16MjCTa8ux/



نداء صادر عن تجمع سوريا الديمقراطية

حول تصاعد عمليات اختطاف النساء والفتيات في مناطق الساحل وريف حمص وغيرها

يتابع تجمع سوريا الديمقر اطية، بقلق بالغ، الأنباء الواردة من مناطق الساحل السوري وريف حمص وغيرها، والتي تشير إلى تصاعد خطِر في وتيرة عمليات اختطاف النساء والفتيات، منذ المجازر المرتكبة بحق المدنيين بتاريخ 6 و 7 آذار 2025 وقبلها. هذه العمليات تتم وسط ظروف أمنية غامضة، وتتضارب الأنباء حول هوية الجهات الخاطفة ومكان احتجاز الضحايا، في ظل صمت رسمي وتعتيم إعلامي مريبين.

إننا في تجمّع سوريا الديمقراطية، وإذ نؤكد على أن حماية المواطنين، وبخاصة النساء، من الاختفاء القسري والعنف الجنسي هي مسؤولية القانونية والسياسية عن هذه الانتهاكات الجسيمة التي ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، وفقًا للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف.

تتوزع الضحايا في ثلاثة أقسام:

- 1. قسم يُعاد إلى ذويه ويُجبر، تحت تهديد القتل، على الإدلاء بروايات كاذبة أمام الإعلام، تبرر خطفهن وتشوّه سمعتهن، في ممارسات تمس بالكرامة الإنسانية وتتعارض مع القانون الدولي.
- 2. قسم آخر لا يُعاد إطلاقًا، وتُقدَّم دلائل مر عبة لعائلاتهن (صور تظهر آثار ضرب واغتصاب)، مع تصريحات من الخاطفين تفيد بإجبار الضحية على "الزواج"، ما يُعدّ شكلاً من أشكال الاستعباد الجنسي والاغتصاب المنظّم.
 - 3. قسم يُغيَّب كليّاً ولا يسمع عنهن أي خبر، ومصير هن مجهول تماماً.

إنَّ استمرار هذه الانتهاكات، مع غياب آليات المساءلة والحماية، يشكل تهديدًا خطيرًا للنسيج المجتمعي السوري، ويكرّس مناخ الإفلات من العقاب. كما أن استغلال الإعلامي ويضاعف الأثر النفسي والمجتمعي الكارثي.

وعليه، نطالب بما يلي:

- 1. فتح تحقيق عاجل ومستقل في جميع حالات الاختطاف والانتهاكات الجنسية بحق النساء.
- تقديم جميع المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة، بما فيهم من يحرّض أو يتستر أو يسهم في تعتيم الحقيقة.
 - وقف فوري لأي حملات إعلامية تهدف لتشويه الضحايا وتبرئة الجناة.
 - 4. توفير برامج دعم نفسي وقانوني للناجيات وضمان حمايتهن وحقهن في العدالة والتعويض.

إنَّ الصمت عن هذه الجرائم هو تواطؤ. وإن استقرار سوريا لن يتحقق دون عدالة، ولا عدالة دون محاسبة.

تجمع سوريا الديمقراطية

2025/04/23

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02ZvTePyFDerXYV4h7DnndL KM8b5s6dRxeBsepPx5NUgMvDUFRNLHx1VrowxVfy7Ebl&id=61570273425559



الجلسة الثانية من سلسلة "مستقبل الاقتصاد في سوريا من وجهة نظر البني السياسية السورية"

استضافت الرابطة المدنية الشبابيّة السورية بالتعاون مع النادي التفاعلي كل من:

حزب الشباب الوطني السوري

-تجمع سوريا الديمقراطية

في جلسة تعريفية حول البرامج الاقتصادية والسياسية وآلية إشراك النساء والشباب في هذه البني .

يهدف هذا البرنامج إلى تقليص المسافة بين المجتمع المدني والبنى السياسية الفاعلة في المشهد السوري وفتح أقنية وأبواب الحوار ونقاط التوافق المختلفة بين جميع السوريات/ين، والتخلص من الأحكام المسبقة والتصنيفات الضيقة التي تعاني منها كل البنى الفاعلة.

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0pgn315P8b5BBuxD1XKhAsto WHrLD52MFBbPmoweUhBRgud9g4hnKuroHvmcDcSLK1&id=61570273425559







بيان حول أحداث العنف الأخيرة

في الأيام الأخيرة، ارتفعت حدّة موجة العنف المستمرة منذ سقوط النظام البائد بشكل متصاعد وخطير في العديد من المدن السورية. فبعد مجموعة من الجرائم التي وقعت في مدينة حمص، تجددت الموجة لتشمل مناطق واسعة من حمص (المدينة الجامعية)، وجرمانا وصحنايا بريف دمشق. ترافق كل هذا مع ارتفاع حدة التحريض الطائفي وانتشار الأسلحة والفصائل المنفلتة في كل المناطق الواقعة تحت سيطرة هذه السلطة.

يأسف تجمع سوريا الديموقر اطية لسقوط الأبرياء من كل الأطراف، لاسيما من المواطنين الآمنين، ويؤكد أن دماء السوريين لا يجب أن تُراق على مذابح الفوضى والمصالح الضيقة.

إن الطريق الذي تنتهجه سلطة الأمر الواقع لا يمثل حلاً وطنياً، بل هو طريق يقود إلى تعميق الأزمة السورية، ويزيد من هشاشة الداخل، ويفتح الأبواب أكثر أمام التدخلات الخارجية التي لطالما رفضها السوريون، ورفضناها نحن في تجمع سوريا الديموقر اطية بشكل مبدئي وثابت. فمن مؤتمر النصر، إلى ما يسمى مؤتمر الحوار الوطني والإعلان الدستوري. ومن إهمال منحى العدالة الانتقالية ومعاقبة قادة الفصائل المنفلة، تتخذ السلطة كل هذه الخطوات بمعزل عن تطلعات الشعب ورغباته.

إن هذا النهج لا يهدف إلى الوصول إلى حل سياسي عادل، بل لا يسعى سوى إلى كسب رضا الخارج من أجل البقاء في السلطة، حتى لو كان ذلك على حساب كرامة السوريين ومعاناتهم الطويلة. السلطة اليوم تبتعد عن الحل السياسي الحقيقي، وتبتعد أكثر عن القرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن، والذي يشكل الإطار الوحيد القابل للحياة لأي حل سوري جامع.

نحمل في تجمع سوريا الديموقر اطية سلطة الأمر الواقع مسؤولية كل ما حدث وسيحدث من انتهاكات أو تدخلات خارجية تعقد من الحل السوري وتزيد من تقسيم السوريين، ونطلب، الآن وأكثر من أي وقت مضى، من جميع السوريين، بمختلف تعبير اتهم السياسية والاجتماعية السعي بكل السبل السلمية لبدء مسار انتقال ديمقر اطي، ينقذ البلاد والعباد من أتون محرقة جديدة قد تحدث، ويوفر جميع الضحايا الذين سقطوا في سبيل هذا الأمر حقهم بألا تكون خسار تهم بدون ثمن.

الرحمة لشهداء سوريا، والحرية لشعبها، والسلام لوطن يستحق السلام.

تجمع سوريا الديموقراطية 2025نيسان 2025

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02YvFXMwyLq4SFjTzQbpXk KtY1SYSLsH7XPFa5fP2Pj8g3rMkBdSWnKUpNk6Ubh2h5l&id=61570273425559



بيان تجمع سوريا الديمقراطية بمناسبة الأول من أيار _ عيد العمال العالمي

في هذا اليوم الذي يخلد فيه العالم نضالات الطبقة العاملة وتضحياتها من أجل العدالة الاجتماعية وحقوق العمل والكرامة الإنسانية، نحيّي العاملات والعمال السوريين في الداخل وفي المنافي، الذين يواصلون كفاحهم اليومي في وجه الفقر والاستغلال، والبطالة، والإقصاء السياسي، والاجتماعي.

يأتي عيد العمال هذا العام وسط تصاعد عمليات الفصل التعسفي التي تنفذها السلطات الحاكمة في دمشق ضد العاملين في القطاع العام، وذلك في تجاهل صارخ لأبسط معايير العدالة والإجراءات القانونية، وكان ملفتاً تزامن عمليات الفصل التعسفي تلك مع إعلان السلطات في أكثر من مناسبة نيتها بيع مؤسسات في القطاع العام و على رأسها مؤسسات مفصلية مثل الموانئ والمطارات، ما يؤكد تبني السلطات الحالية لسياسة الخصخصة والاستجابة للعالم الخارجي والبنك الدولي .

لقد جُرِّد آلاف الموظفين من أعمالهم ومصادر رزقهم، دون تحقيق أو مساءلة، في انتهاك واضح للحق في العمل الذي يكفله الدستور وجميع المواثيق الدولية.

وما يزيد الأمر خطورة هو عودة أساليب الحكم الاستبدادي من بوابة العمل النقابي، حيث تقوم سلطات الأمر الواقع بتعيين النقباء والمسئوولين النقابيين من فوق، بدلًا من احترام آليات الانتخاب الحر والتمثيل الديمقراطي. إننا نرفض هذا النهج السلطوي الذي يفرغ العمل النقابي من مضمونه، ويعيد إنتاج الدولة الأمنية تحت قناع "التنظيم المهني". علماً أن النقابات العمالية في العالم عموماً، وفي سوريا خصوصاً، لعبت عبر التاريخ دوراً نضالياً في المجال السياسي، ولم يقتصر دورها على النضال المطلبي، ومن الضروري إعادة هذا الدور للنقابات.

إن تجمع سوريا الديمقر اطية، إذ يندد بهذه الانتهاكات المتواصلة بحق العمال السوريين، يطالب ب:

- 1. الوقف الفوري للفصل التعسفي، وعودة جميع الموظفين والعمال المفصولين إلى وظائفهم دون شروط.
 - 2. صرف المستحقات المالية كافة للمفصولين تعسفًا، بما في ذلك الرواتب المتراكمة والتعويضات.
- 3. رفع الحد الأدنى للأجور وكذلك تحسين الأجور بما يتناسب مع الشروط المعيشية ويحقق شروط العيش الكريم
 - 4. إقرار قوانين عمل عصرية ومنصفة تضمن حقوق العمال في جميع المجالات
 - 5. إلغاء آليات التعيين الفوقى للنقابات، وإجراء انتخابات حرة نزيهة لكافة الهيئات النقابية.
- 6. إطلاق حرية تشكيل النقابات المستقلة والديمقر اطية بعيدًا عن وصاية السلطة، ورفع القيود عن نشاطها التنظيمي والتمثيلي.



وندعو في هذه المناسبة الكريمة الطبقة العاملة السورية داخل البلاد وخارجها إلى التنظيم والانخراط في نقابات حرّة، مستقلة، ديمقر اطية، تكون صوتهم الحقيقي في مواجهة الاستغلال، والبطالة، والفساد، والتمييز، وتكون جزءًا فاعلًا في عملية التغيير الوطني الديمقراطي.

عاش الأول من أيار
عاشت الطبقة العاملة السورية
المجد لنضال العمال من أجل الحرية والعدالة والكرامة
تجمع سوريا الديمقراطية
1أيار 2025

https://www.facebook.com/share/p/1ZEfdmQLya/



بيان من تحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك»

تتواصل منذ مساء يوم أمس الثلاثاء 29 نيسان، وحتى اليوم، اشتباكات عنيفة على مداخل بلدة أشرفية صحنايا وضمن بعض شوارعها الأساسية، ناجمة عن هجوم مجموعات مسلحة متطرفة وغير معروفة التبعية على البلدة تحت ذرائع وشعارات طائفية، علماً أن الشهداء الذين ارتقوا حتى الآن، ينتمون لكافة مكونات البلدة المتنوعة في انتماءاتها، ومن بينهم عناصر من الأمن العام كانوا موجودين على مداخل البلدة. وما يزال أهالي صحنايا وأشرفية صحنايا وهم بمئات الألوف ملتزمين بيوتهم وغير قادرين على مغادرتها في ظل الاشتباكات المتواصلة.

إن صاحب المصلحة الأولى في حالات الانفلات الأمني والعنف الطائفي المتنقل هو العدو «الإسرائيلي» الذي أعلن صراحة عبر وزير ماليته المتطرف سموترتش أنهم لن يتركوا سورية إلا وهي «مقسمة. «

وفي هذه الأوضاع، فإن المسؤول عن ضبط هذا الانفلات بالدرجة الأولى هو السلطة القائمة، التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين وعن قمع وعزل الاتجاهات المتطرفة سواء كانت ضمن المجتمع أو ضمن صفوفها، والطريقة الأساسية للارتقاء لمستوى المسؤولية هذه هو مد اليد للسوريين والاستقواء بهم عبر مشاركتهم مشاركة حقيقية في شؤون بلادهم بعيداً عن العقليات الطائفية الضيقة.

إننا في تحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك»، وحيث بينت الأشهر السابقة أن الإجراءات والسياسات التي انتهجتها الحكومة القائمة لم ترتق للمستوى المطلوب للحفاظ على السلم الأهلي، ولمنع الاقتتال الطائفي، وإذ نطالب السلطة القائمة بتحمل مسؤوليتها تجاه أرواح المواطنين السوريين في مختلف مناطق سورية، وأن تقطع الطريق على مجازر جديدة يمكن أن تقع إن لم يوضع حد للمتطرفين بشكل سريع، فإننا ندعوا الحكومة القائمة للإعلان الفوري عن وقف القتال في كافة المناطق، والدعوة لعقد مؤتمر وطني عام يشارك فيه ممثلون عن كافة القوى السياسية والمدنية والاجتماعية السورية على امتداد الخريطة السورية.

إن المخرج الوحيد من دوامة العنف والدماء، كان وما يزال عبر تنفيذ الحل السياسي الشامل عبر المؤتمر الوطني العام وعبر حكومة وحدة وطنية شاملة، وبما يحقق روحية القرار 2254 التي يشكل حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه جوهرها الأساسي.

ختاماً يرى تحالف تماسك أن كل تأخير في المضي نحو الحل الشامل، سيزيد من المخاطر التي تهدد السلم الأهلي، وسيدفع للمزيد من سفك الدماء الذي تتحمل مسؤوليته الحكومة بصفتها الضامن للأمن والاستقرار والسلم الأهلي.

دمشق 30 نيسان 2025

https://www.facebook.com/share/p/1DsehffvvD/



جلسة حوارية عبر الانترنت حول العلمانية وأهميتها لسوريا المستقبل

في زمن التمزق، يبقى الحلم بوطن يتسع لنا جميعاً، رغم اختلافاتنا، هو ما يجمعنا.

وطنٌ لا يفرّق بيننا، لا يسأل عن معتقد، ولا يُقصى من ينتمي للحب والحرية والكرامة.

تجمع سوريا الديمقراطية - فرعية أوروبا يدعوكم إلى جلسة حوارية عبر الإنترنت،

لنفتح قلوبنا و عقولنا ونسأل: ما معنى الوطن؟ وما هي العلمانية؟ كيف نعرّف الهوية والانتماء؟

هل يمكن أن نحلم بوطن لا يُقصى، بل يحتضن؟

التاريخ: 6 أيار 2025

الوقت: الساعة 9 مساءً بتوقيت دمشق

شاركونا هذا الحلم... هذا النقاش... هذه البداية.

معًا... نبني سوريا تتسع للجميع.

https://www.facebook.com/events/663772989957039/





بيان قوى التغيير المدني حول أزمة طلاب السويداء في الجامعات السورية

لا تنحصر أزمة الجامعات السورية الراهنة بتهجير وإبعاد طلاب محافظة السويداء عن جامعاتهم تحت تهديد وإرهاب مرتزقة طائفيين أو أزلام لسلطة الأمر الواقع، بل تتعداها لتكون أزمة وطنية شاملة تثير قلقنا حول دور المؤسسات التعليمية ومخرجاتها، وحول دور الجامعات خصوصاً بوصفها بوتقة الحوار الوطني والعقل الجمعي الذي ينتج الهوية السورية، ويعبر عنها لاحقاً.

نرى في قوى التغيير المدني أن تجاهل الأزمة الحالية، أو تقزيمها، سيحول الجامعات السورية إلى مؤسسات أحادية عقيمة، فضلاً عن خسارة آلاف الطلاب تحصيلهم العلمي في ظل غياب كامل لمؤسسات الدولة. كما نرى أن من الضروري لسلامة البلاد تحييد الجامعات عن الصراعات الجماعاتية؛ الدينية والطائفية والقومية. ونحذر من تحويل مستقبل آلاف الطلاب إلى ورقة ضغط وتهديد من قبل سلطات الأمر الواقع ضمن صراع سياسي حول مستقبل وشكل وهوية الدولة.

لقد فشلت سلطة الأمر الواقع فشلاً ذريعاً في تلقف إنذار الخطر مما حصل في جامعة حمص، والحوادث المشابهة، وصولاً إلى بيان وزارة الداخلية المسيء الذي شكر المحرضين المعروفين بالصوت والصورة بدلاً من تقديمهم للقضاء. لقد أدت هذه الإدارة المشبوهة لهذه الحوادث إلى اتساع وانتشار خطاب الكراهية والتحريض على العنف بسبب ثقة المحرضين والفاعلين من عدم تعرضهم للمحاسبة.

نرى في قوى التغيير المدني أن التعلم حق أساسي مصان في جميع الشرائع الدولية، ولا يجوز المساس به. كما نرى أن حل أزمة الجامعات الحالية بعودة الطلاب المنقطعين اليها، وضمان أمنهم وسلامتهم عبر حلول جذرية، تقع على عاتق سلطة الأمر الواقع وحدها، إذ لا بد من إجراءات فعلية وفورية تقوم على مبدأ محاسبة المعتدين والمحرضين بحيث تمنع تجدد هذه الأزمة مستقبلاً.

قوى التغيير المدني السويداء ٢٠٢٥/٥/١٠

 $\frac{https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02N1VFPh39rbGn1XToCEPQT}{KjomFrAXrvyXxdU9etGceKiVofon1U7qVsG3ggVXgRYl\&id=61565458618570}$



مناظرة حول المستجدات والتطورات الأخيرة في سوريا والرؤيا السياسيّة للتجمّع في المرحلة الحاليّة

أقام "تجمّع سوريا الديمقراطيّة" – فرعية طرطوس يوم السبت 2025/05/10 مناظرة تحدث فيها الأستاذ نزار بعريني والأستاذ حيدر نصر، وأدارها الأستاذ محمد غانم. تناولت المناظرة المستجدات والتطورات الأخيرة في سوريا والرؤيا السياسيّة للتجمّع في المرحلة الحاليّة. حضر المناظرة حوالي 50 شخصًا من أعضاء التجمّع والضيوف، بمشاركة د. ثائر ديب من فرعية اللاذقيّة، وجرى نقاش بين الحاضرين حول رؤية التجمّع والظروف القائمة طُرحت فيه آراء متنوّعة في حوار ثريّ وهادئ.

https://www.facebook.com/share/p/1EBhNqbYGF/







بيان حول رفع العقوبات الأمريكية

شكّلت العقوبات الاقتصادية الغربية المتتالية التي فُرضت على سوريا منذ عام 1979 حتى "قيصر" 2019 عبئاً ثقيلاً أنهك معظم شرائح المجتمع السوري على مدار السنوات الماضية، وتسببت آثارها في تعطيل عجلة الاقتصاد الوطني وتعميق معاناة الشعب السوري، وحالت دون حصوله على الاحتياجات الأساسية، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر وانخفاض جودة الخدمات، ولم ينجُ من تأثيرها سوى رموز النظام الاستبدادي البائد وأدواته وتجار الأسواق السوداء.

ومع إعلان الرئيس الأمريكي قرار "رفع العقوبات"، يرى "تجمع سوريا الديمقراطية" في هذه الخطوة فرصة ينبغي أن تقترن بتحقيق تحول سياسي حقيقي وإشراك للقوى السياسية والاجتماعية في السلطة عبر مؤتمر وطني عام يضع سوريا على طريق الديمقراطية والاستقرار، ويؤسس لنظام سياسي تعددي ديمقراطي يعبّر عن إرادة السوريين جميعًا، بعيدًا عن الاستبداد والتبعية، ويتيح للسوريين المساهمة في بناء دولة تقوم على المشاركة والشفافية والعمل، وإطلاق سيرورة إعادة إعمار تنهض بالبلاد.

نؤكّد في "تجمع سوريا الديمقراطية" على رفضنا المبدئي والدائم للعقوبات الاقتصادية ضد الشعوب، ونرى أن مسار رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية والأممية، مسار طويل ومعقد ولم تتضح معالمه بعد، ويحتاج إنجاح هذا المسار إلى سعي السوريين لتحقيق الاستقرار الوطني الداخلي عن طريق الابتعاد عن الاستقطابات الطائفية والقومية، وإغلاق باب الاقتتال أو استثمار الخارج في أطراف مقابل أطراف سورية أخرى.

ونشدد أيضاً في هذا السياق على أن عملية رفع العقوبات يجب ألا تكون لقاء تناز لات مجحفة بحق مصالح السوريين وحقوقهم في أرضهم ومستقبلهم، بل ينبغي أن تصب في تمكينهم من استعادة سيادتهم وكرامتهم وحريتهم، وبما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروة والموارد على أساس عادل، وتمكين الفئات الأكثر تهميشًا من حقوقها السياسية والاجتماعية، وبما يكفل للمواطنين والمواطنات حق المشاركة الكاملة في الحياة العامة.

ندعو السوريين جميعاً إلى اغتنام هذه الفرصة للدفع نحو رفع شامل لكافة العقوبات التي تطال الشعب السوري، والمساهمة في خلق بيئة سياسية واقتصادية تضمن إنهاء معاناة السوريين، وتفتح الباب أمام مستقبل ديمقر اطي عادل ومستقر.

تجمع سوريا الديمقراطية 15/5/2025

https://www.facebook.com/share/p/1DN5tpKiCr/



بيان حول المراسيم الجمهورية 18-19-20

أصدرت "رئاسة الجمهورية العربية السورية" يوم السبت 17 أيار 2025 ثلاثة مراسيم جمهورية (18 – 19 – 20) استناداً للصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية وفق "الإعلان الدستوري المؤقت"؛

نصَّ المرسوم 18 على تغيير اسم وصلحيات "الهيئة العامة للتخطيط والتعاون الدولي" لتصبح "هيئة التخطيط والإحصاء" فقط، وأناط وحصر مهام التعاون الدولي بوزارة الخارجية والمغتربين مع إنشاء مكاتب لها داخل أغلب مؤسسات ووزارات الدولة، ونصَّ المرسوم 19 على تشكيل "الهيئة العامة للمفقودين"، فيما نص المرسوم 20 على تشكيل "الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية" وحصر مهامها في "الانتهاكات الجسيمة التي تسبّب فيها النظام البائد" دون سواه من المرتكبين والمجرمين ودون تحديد ولايتها الزمنية وآليات عملها.

يجدد "تجمع سوريا الديمقر اطية" التأكيد على قصور السياق والشرعية التي أتى ضمنها "الإعلان الدستوري" والذي أعطى منصب رئيس الجمهورية صلاحيات شبه مطلقة دون فصل حقيقي للسلطات، ودون الاستناد إلى عملية سياسية انتقالية جامعة يتم فيها إشراك قطاعات سياسية واجتماعية وجغرافية واسعة وتشميلية في الحكم وذلك استناداً للقرار الأممي 2254؛

ويحذّر تجمعنا من مخاطر المضيّ في تنفيذ استحقاقات وطنية كبرى دون تمتين البيت الداخلي السوري وإشراك السوريين وقواهم الاجتماعية والسياسية في وضع الأسس الوطنية لمستقبل دولتهم المنشودة، وما قد يسبّبه هذا المضيّ والاستئثار من قبل سلطة الأمر الواقع من تقويضٍ لاحقٍ للسلم الأهلي وإضاعة فرصة تاريخية كبيرة أعطيت للسوريين عبر إلغاء وتعليق بعض العقوبات الغربية على سوريا بشكل مشروط وقابلٍ للإعادة في حالة الفشل.

ويجدّد "تجمع سوريا الديمقر اطية" التأكيد على أنّ فرضَ الوصاية من قبل السلطة عبر "الأمانة العامة للشؤون السياسية" الملحقةِ بوزارة الخارجية على أغلب مؤسسات الدولة الداخلية السياسية والاقتصادية والخدمية، يشكّل تغولاً مرفوضاً على الحياة العامة للسوريين ومصالحهم ودولتهم، وشكلاً من أشكال فرض هيمنة اللون الواحد على الحكم.

ونرى في تشكيل "الهيئة العامة للمفقودين" خطوةً إيجابية على طريق تحقيق العدالة للسوريين وتضميد جراحهم المفتوحة التي شكّلها استمرار غيابِ أحبّتهم وعدم معرفتهم مصيرهم، مع ضرورة التكامل مع مسار العدالة الانتقالية وعدم الفصل بين هذين المسارين، وإشراك ذوي الضحايا والمؤسسات المدافعة عنهم في آليات تشكيل الهيئتين.

ونرى بما يخص المرسوم 20 أنّ غياب مؤسساتٍ قضائية وطنية فاعلة، وعدم استقلال القضاء، وقصورَ تمثيلِ السوريين وقواهم ضمن الحكم الحالي، يُعتبر مؤشراً خطيراً يُعرضُ مسارَ العدالة وعمل هيئة العدالة الانتقالية لعوائق وفشلٍ قبل أن يبدأ؛ كما أنّ إغفالَ المرسوم لمصطلحاتٍ قانونية هامة كـ "جرائم الحرب" و "الجرائم ضد الإنسانية" توصّف ما تعرّضَ



له شعبنا عبر أكثر من50 عام من القمع والقتل والاستبداد، و14 عام من الجرائم الشنيعة التي مارستها أطراف الحرب السورية كـ "داعش" والميليشيات الطائفية والمرتزقة العابرين للحدود وغيرهم، يُعتبر تقويضاً للعدالة الانتقالية وتكريساً للعدالة الانتقائية، وهو ما قد يساهم في استمرار الصدع في المجتمع السوري ويعرض سوريا في المستقبل لاحتمالاتٍ لا يرغب فيها أيّ سوريّ وطني يرى في العدالة كلاً لا يتجزأ.

عاشت سوريا حرة لكل السوريين تجمع سوريا الديمقراطية 18/5/2025

https://www.facebook.com/share/p/1BiXP1BLuf/

بلاغ من تحالف المواطنة السورية المتساوية "تماسك"

بناء على قرار الهيئة العامة واللجنة السياسية المؤقتة، يرحب تحالف المواطنة السورية المتساوية "تماسك" بانضمام "الحزب الشيوعي السوري الموحد" و "قوى التغيير المدني" إلى صفوفه، ويرى في انضمامهما إضافة مهمة لعمل التحالف وسعيه لتحقيق المهام الوطنية الكبرى والوصول بالبلاد إلى بر الأمان.

نستغل هذه المناسبة للتأكيد على توجّه التحالف -كما ورد في بيانه التأسيسي- لمدّ اليد لكل السوريين وقواهم وتشكيلاتهم المختلفة، واعتبار الباب مفتوحاً للعمل الجماعي من داخل التحالف ومن خارجه، وذلك بناء على رؤيتنا لحاجة البلاد إلى أوسع تحالف وتوافق بين كل الوطنيين السوريين بمختلف انتماءاتهم.

دمشق 28/أيار/2025

https://www.facebook.com/share/p/1Amx87LsVz/



إعلان وحدة بين "تجمع سوريا الديمقراطية" و"قوى التغيير المدني"

نعلن نحن "تجمع سوريا الديمقر اطية" و "قوى التغيير المدني" عن بناء وحدة فيما بيننا مع الحفاظ على الاسمين، ويمثل كل مكون المكون الأخر في الحوارات والمفاوضات وعقد التحالفات في مناطق تواجده؛

أتت وحدتنا بعد فترة من العمل المشترك والرؤية الموحدة للمرحلة الانتقالية ولما يجري من أحداث، وذلك في إطار سعينا للوصول الآمن إلى دولة مدنية ديمقر اطية موحدة ذات سيادة، الدين فيها لله والوطن للجميع، تكون سوريا في ظلها وطنأ لجميع مواطنيها المتساويين في الحقوق والواجبات؟

نرى في "تجمع سـوريا الديمقر اطية" و"قوى التغيير المدني" أن ما يمثله القرار 2254 من خارطة طريق آمنة لحل المسألة السورية هو مسار ضروري، وأن استبداله أو تجاهله سيؤدي إلى تداعيات كارثية على المجتمع والدولة السورية وتهديداً لوحدة سـوريا التي يؤكد عليها القرار؛ ونؤكد أن حماية السلم الأهلي وتحقيق العدالة الانتقالية مرتبط بشـكل وثيق بعملية الانتقال الديمقر اطي الجامع وبناء الدولة السورية التعددية ومؤسساتها القضائية والتشريعية والتنفيذية والعسكرية على أسس وطنية جامعة وبمشاركة كل أبناء الشعب السوري دون إقصاء أو تفرّدٍ في الحكم؛

نعمل في "تجمع سوريا الديمقر اطية" و "قوى التغيير المدنى" على:

- استنهاض القوى الديمقر اطية و المدنية بعد عقود من القمع و الاعتقال و القتل و الممار سة السياسية المشوهة، من خلال العودة للعمل السياسي وكسر مفهوم العمل النخبوي، وكسر حاجز القطيعة بين السياسة و المجتمع.
 - تعزيز دور المرأة الفردي والجمعي وتمكينها في جميع تفاصيل الحياة السياسية والعامة.
- تشكيل كتلة وطنية تاريخية قادرة على اجتراح التغيير الوطني الديمقراطي وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة.
- الدفع لإنجاز "مؤتمر وطني عام" يكون بمنزلة جمعية تأسيسية تعطي شرعية لعملية سياسية انتقالية ذات مصداقية ولا تقوم على المحاصصة الطائفية، بما يضمن تكافؤ الفرص ووحدة الانتماء للهوية الوطنية السورية الجامعة، ما يؤمن قبو لأ داخلياً وخارجياً ضرورياً لإجراءات المرحلة الانتقالية.
 - اعتبار الهويات الفرعية للسوريين هويات ثقافية تزيد من الغنى الثقافي للهوية الوطنية.
- وقف وإدانة كل أشكال التحريض والتخوين العنفي الطائفي والعرقي، وكفّ جميع الجهات عن مخاطبة المجتمع والتعامل معه بوصفه طوائف ومذاهب.
- تحسين المستوى المعاشي للمواطنين وحلّ الأزمة الاقتصادية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحالة السياسية السورية، ولاسيما هوية السلطة القائمة واستراتيجية عملها وقدرتها على إشراك السوريين وإرساء الاستقرار الحقيقي على كافة الأراضي السورية.

دمشق 2025/5/29

https://www.facebook.com/share/p/1EKTtCRZVt/



إطلاق "الرابطة السورية للمعتقلين السياسيين"

والتي تداعى لإطلاقها عدد من المعتقلين السياسيين السابقين في اللاذقية، وأقروا بيانها التأسيسي الذي تُرك متاحًا لكلّ تعديل وتطوير وتغيير بدخول منتسبين جددًا إلى الرابطة من مدن سورية وبلداتها وقراها كافة. كما انتخبوا لجنةً مؤقتةً للمتابعة مؤلّفة من 7 أشخاص كي تقوم مؤقتًا – ريثما تنشأ بقية الفر عيات – بمهام التواصل والإعلام والإدارة والتحضير لمؤتمر مركزي جامع.

أعضاء لجنة المتابعة وأرقام هواتفهم:

- 1. قصى عبد اللطيف 0932736121
- 2. عبد الكريم عيسى 0992787349
 - 3. على الخطيب 0966874019
 - 4. محمد شيخ أحمد 0933049129
 - 5. فاتح جاموس 0933969441
 - 6. قيس شاهين 0935734858
 - 7. ثائر دىب 0932847846

https://www.facebook.com/share/1DuG6m8EGd/?mibextid=wwXIfr



حوار مفتوح حول التطبيع بين القبول والرفض

هل ما زالت سوريا تعتبر إسرائيل عدواً استراتيجياً؟ أم تغيّرت الأولويات؟

و هل يمكن فعلاً حماية الأراضي السورية المحتلة من دون مواجهة سياسية مع إسرائيل؟

ما الثمن السياسي لانضمام سوريا إلى الاتفاقات الإبر اهيمية؟

و هل يتحوّل الصراع مع إسرائيل إلى قضية منسية؟

كل هذه الأسئلة وأكثر سنناقشها في جلسة حوارية ينظمها تجمع سوريا الديموقراطية - فرعية أوروبا، و ذلك يوم الثلاثاء، الواقع في ٣ حزيران ٢٠٢٥.

للانضمام والمشاركة ندعوكم إلى التواصل معنا برسالة وسنقوم بإرسال رابط الجلسة قبل البدء بساعتين.

ملاحظة: الجلسة الحوارية ستكون مفتوحة للمشاركات وسماع مختلف الآراء.

/https://www.facebook.com/share/p/1HdPjvUDKT





البيان التأسيسى للرابطة السورية للمعتقلين السياسيين

لطالما كان الاعتقال السياسي واعتقال أصحاب الرأي سمةً ملازمةً للنظام الأسدي، في عهدي الأب والابن، وسمةً لا تزال تلازم مختلف قوى الأمر الواقع التي أسفرت عنها الحرب السورية منذ عام 2011 وإلى الآن. ولطالما شكّل المعتقلون السياسيون في سورية (وفي عدادهم من تخفّوا تلافياً للاعتقال) فئةً واسعة تجمعها عذابات التحقيق الوحشي والاحتجاز المديد وعواقبهما المأساوية على كلّ صعيد.

لقد بدأت مقاومة النظام الدكتاتوري الأسدي منذ أوّل بدايته في انقلاب العام 1970، ولم تتوقّف يوماً واحداً بقواها المدنية المتعدّية للطوائف والمذاهب والأقوام، تشهد على ذلك حملات الاعتقال المتواصلة على مرّ السنين، والسجون التي لا يحصر ها العدّ، وضحايا تلك السجون الذين قُتلوا تحت التعذيب أو خرجوا بأعطاب جسدية واجتماعية شتّى. وهذا ما جعل المعتقلين السياسيين، بأشخاصهم كما بالقوى التي انتموا إليها، في الصفوف الأولى لطلب التغيير من الاستبداد والفساد إلى الدولة الوطنية الديمقر اطية الحديثة، دولة القانون والمواطنة المتساوية والعدل والتعددية.

على هذا الأساس، وعلى خلفية استمرار الاعتقال السياسي إلى الآن، تداعى في اللاذقية معتقلون سياسيون سابقون من مختلف المشارب، وتداولوا أمر تشكيل رابطة للمعتقلين السياسيين باسم "الرابطة السورية للمعتقلين السياسيين"، ساحتها سورية بأكملها التي لطالما ناضل المعتقلون السياسيون من أجل وحدتها أرضاً وشعباً، وهي مفتوحة أمام جميع المعتقلين السياسيين الذين لطالما عملوا على تعزيز السلم الأهلي وناضلوا من أجل الانتقال الأمن إلى دولة القانون والمواطنة المتساوية، أسوة بالدول الديمقر اطية الحديثة.

تتلخّص أهداف الرابطة في ما يلي:

- 1- المساندة المتبادلة والدعم في ما بين المعتقلين السياسيين على كلّ صعيد؛
- 2- الدفاع عن حقوق المعتقلين السابقين واللاحقين, والعمل على إلغاء الأحكام الجائرة الصادرة بحقّهم ومفاعيلها، وجبر الأضرار التي لحقت بهم جسدياً ونفسياً واجتماعياً من جرّاء ذلك كلّه، والإلحاح على تمثيل المعتقلين السياسيين ومشاركتهم في جميع الهيئات المعنيّة بالعدالة الانتقالية والتغييب القسري والجرائم السياسية على اختلافها؛
- 3- العمل على تكريس احترام الحقوق والحريات الأساسية المقرّة دولياً، لاسيما "الشرعة الدولية لحقوق الإنسان" والعهود المرتبطة بها، واعتبارها سامية على كلّ قانون وممارسة محليين قولاً وفعلاً؛
 - 4- العمل على وقف الاعتقال السياسي والاعتقال بسبب الرأي، والتأكيد على التزام القانون والمعايير الأممية لمعاملة السجناء في كلّ اعتقال مهما كان نوعه وفي جميع إجراءاته ومراحله؛
 - 5- المساهمة في حماية المجال العام من أيّ انتهاك أو تعدٍّ أو قمع للتعددية السياسية من طرف أيّ نظام أو سلطة، إذ كان



المعتقلون السياسيون السوريون أوائل من ناضلوا لفتح هذا المجال العام على فضاء الحرية والعدل ودفعوا أثمان فادحة من أجل ذلك؛

6- نشر ثقافة حقوق الإنسان العامة والسياسية بجميع الوسائل: ندوات، محاضرات، احتفالات، تقارير ومقالات ومواد إعلامية، وسواها؟

7- جمع وتخزين ودراسة ونشر كل ما أمكن من وثائق مادية وشفوية عن تاريخ الاعتقال السياسي والمعتقلين السياسيين والسجون ومراكز الاعتقال السياسية في سوريا، بما يدحض كل رواية تُقصي النضالات التراكمية لأجيال متلاحقة من المناضلين السوريين ضد أنظمة الاستبداد والفساد، وإصدار نشرة دورية (ورقية وإلكترونية) مختصّة بمختلف شؤون الاعتقال السياسي والمعتقلين السياسيين؛

8- عدم التردد في تقديم رؤى المعتقلين السياسيين في ما يتعلّق بوضع البلاد وأفاقه.

هذا البيان متاح، بحسب الأصول، لكلّ تعديل وتطوير، بل لكلّ تغيير جذري يدفعه قُدُماً بدخول منتسبين جدداً إلى الرابطة التي لسنا سوى المبادرين لتأسيسها ونشرها في جميع المدن والبلدات والقرى السورية.

تحسم الرابطة قريباً رأيها في بنيتها، وهيئاتها، وآليات عملها، وأشكال نضالها السلمية، وترخيصها، ومواردها المالية، واستعانتها بخبراء عند اللزوم، وسوى ذلك من أمور.

> اللاذقية في 2025/05/31

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSfgLmEww7XCxwt1i7ijdjzAvv9Bcyww8Onu7 Zht9i-

3lofA_A/viewform?fbclid=IwY2xjawK1y2pleHRuA2FlbQIxMQBicmlkETFvZFVtb3lmRG 1EUHZrY2lrAR7j-sFUpskOGn2ZmeCrUdpwKWMrtli6OOAQjxh-DjzM-ZAEv_LBoHxiPY3zrA_aem_wv55PG0x97lvATyDqBstaQ